

المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة: سؤال وجواب مع جون بيم منسق مبادرة استرداد الأموال المنهوبة

عقدت الدورة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة في مدينة مراكش في المغرب. وقد جمع المنتدى صناع القرار والممارسين القانونيين والمحققين الماليين ومسؤولين حكوميين بارزين من أكثر من 40 دولة في العالم، وذلك للبحث عن حلول للتحديات التي تواجه استرداد الأموال المنهوبة في الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول. وقد استضافت مملكة المغرب المنتدى وقامت بتنظيمه بالاشتراك مع المملكة المتحدة بصفتها رئيسة لمجموعة الثماني لعام 2013.

ومنذ انطلاق المنتدى العربي الذي استضافت قطر دورته الأولى العام الماضي، وحتى عقد الدورة الثانية في مراكش، تم إجراء سلسلة من النشاطات من بينها: مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة تحول كما تم عقد دورات تدريبية إقليمية والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني، وذلك لدعم عملية استرداد الأموال المنهوبة في العالم العربي.

جون بيم منسق مبادرة استرداد الأموال المنهوبة التابعة للبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يجب على بعض الأسئلة والقضايا المتعلقة بالمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة.

ما هي أهمية المنتدى؟

يجسد المنتدى العربي عملاً جماعياً وشراكة بين المراكز المالية في العالم وبين الدول العربية التي تمر في مرحلة تحول لإرجاع الأموال المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين. ويهدف المنتدى إلى دفع الإجراءات العملية – على المستوى القانوني والمؤسسي وعلى مستوى القضايا ذات الصلة – في كل من البلدان المطالبة باسترداد أموالها والبلدان المطلوب منها إرجاع تلك الأموال، وذلك للتغلب على التحديات العديدة التي تواجه عملية استرداد الأموال المنهوبة.

ويعتبر المنتدى العربي فريداً من نوعه لقدرته على جمع صناع القرار بالممارسين القانونيين للتعامل مع هذا القضية المعقدة. فمن خلال مشاركتهم للتحديات اليومية التي يواجهونها، يتمكن صناع القرار والممارسون من تحديد العراقيل والبحث عن حلول عملية ومشتركة. كما أن المنتدى يوفر فرصة فريدة للمشاركين لمناقشة تلك الأمور وجهاً لوجه. ونتيجة لذلك، يتمكن المنتدى العربي من معالجة قضايا السياسات الشاملة على الصعيدين الدولي والمحلي مع التعامل في الوقت نفسه مع التفاصيل الخاصة بتلك القضايا.

واللقاءات الثنائية التي تعقد أثناء المؤتمر بين مختلف الوفود المشاركة لبحث تلك القضايا، تعتبر من المكونات المهمة للمنتدى كونها تتيح لوفود البلدان المشاركة فرصة التوصل إلى اتفاق على اتخاذ خطوات ملموسة لدفع قضايا استرداد الأموال المنهوبة إلى الأمام. وهذه الاجتماعات مهمة لبناء العلاقات والثقة بين المشاركين وهما أمران ضروريان لحل قضايا استرداد الأموال المعقدة.

وتعتبر طبيعة القضايا المتعلقة بعمل المنتدى سرية. لكن المنتدى بمجمله يخضع للمساءلة. فعلى سبيل المثال، قامت بلدان مجموعة الثماني بنشر [خريطة طريق حول تنفيذها لخطط العمل المتعلقة باسترداد الأموال](#) وهو ما يبرز مدى التزام تلك الدول ويحدد كيفية التعامل مع القضايا المتبقية.

كما أن تفاعل المشاركين في المنتدى العربي – ومن بينهم مبادرة ستار – مع وسائل الإعلام في المنطقة يعكس أهمية الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في زيادة توعية الناس بجميع القضايا، وبالتقدم الذي تم تحقيقه. كما يمكنها أيضاً المساعدة مع مساهمة منظمات المجتمع المدني، في الكشف عن الأموال المنهوبة.

كم تبلغ القيمة التقديرية للأموال المنهوبة؟

نحن في مبادرة ستار والبنك الدولي لا نعلم حجم الأموال التي نهبنا خلال السنوات الماضية. فطبيعة السرقة وطريقة إخفاء الأموال المنهوبة تجعل من المستحيل قياس حجم تلك الأموال.

وفي تقرير نشر عام 2007 بالتزامن مع انطلاق مبادرة استرداد الأموال المنهوبة، قمنا بمراجعة عدة تقييمات حول الأموال المنهوبة ووجدنا أن الرقم المقدر بنحو 20 إلى 40 مليار دولار سنوياً، هو الأكثر تحفظاً والأقرب إلى فهمنا لحجم الأموال التي تنهب من البلدان النامية.

ما هي كمية الأموال التي تم استردادها منذ إنشاء المنتدى العربي ؟

خلال العامين الماضيين بدأنا نرى استرداد أموال منتهوبة من الدول العربية التي تمر في مرحلة تحول. وتقدر قيمة الأموال المنهوبة والأصول التي تم استردادها أو تجميدها بنحو 100 مليون دولار. لكن ما تجدر ملاحظته هو أن تلك النتائج تحققت خلال فترة قصيرة نسبياً.

ومن الواضح أن هناك المزيد من الأموال التي ينبغي تجميدها والحجز عليها ومن ثم استردادها، إلا ان التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن ينبغي أن يشكل حافزاً إضافياً لدفع الجهود الجارية حالياً في العالم العربي وفي المراكز المالية على حد سواء.

ما أهمية استرداد الأموال المنهوبة؟

تبرز أهمية استرداد الأموال في طرق عديدة. فهي وبشكل أساسي، تجسد مبدأ أن مرتكبي جرائم سرقة الأموال لا مفر لهم من العقاب. كما أن استرداد الأموال يستند على المساءلة وحكم القانون في مواجهة الفساد واستغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية. وبشكل أوسع، تتسبب الحوكمة السيئة والافتقار الى المساءلة بأثار سلبية على التنمية والاستقرار والتنمية الاقتصادية على صعيد القطاعين العام والخاص.

هل توتي عملية استرداد الأموال ثمارها؟ ما هي النتائج التي تحققت حتى الآن؟

نعم العملية توتي ثمارها. وقد حققنا بعض النتائج الملحوظة مثل: استرداد 29 مليون دولار من أحد الحسابات المصرفية في لبنان إلى تونس، وإسترداد تونس طائرات ويخوت من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا. كما وافقت سويسرا أيضاً على طلب تونس تقديم مساعدات قانونية وجمدت 60 مليون فرنك زعم ان عائلة بن علي استولت عليها، وتجري اجراءات حالياً لإعادة هذ الأموال إلى تونس. وبالإضافة إلى ذلك، يجري احراز تقدم في العديد من طلبات المساعدات القانونية المشتركة أو الطلبات المحلية المتعلقة بغسيل الأموال في العديد من المراكز المالية. كما ظهرت أيضاً ثمار التعاون الدولي، حيث أعلنت المملكة المتحدة خلال المنتدى العربي في مراكش أنها توصلت إلى اتفاق مع مصر على دفع جهود العمل في عدد من القضايا ذات الأولوية -حيث ستقوم لمملكة المتحدة بحشد مجموع من الأدوات والوسائل داخلياً لتعقب أثر الأموال المنهوبة من مصر.

كمية الأموال المستردة صغيرة. هل تستحق هذا العناء؟

نحن جميعاً نعمل بجد لزيادة كمية الأموال المستردة ، وما سمعناه خلال هذا المنتدى في مراكش يعد نهجاً بناءً وعملياً على صعيد دفع التعاون الدولي وتعزيز الإجراءات المحلية تجاه استرداد الأموال المنهوبة. ومن المهم التأكيد على أن كل قضية تنجح في استرداد الأموال، بغض النظر عن حجم تلك الأموال المستردة، لها تأثير قوي وراذع. فليس ممكناً أن تضع ثمناً للعدالة. كما أن كل قصة نجاح في استرداد الأموال تبعث برسالة قوية للمسؤولين الفاسدين في كل مكان بأنه ستنتم ملاحقتهم وملاحقة مكتسباتهم غير المشروعة وأن لا مفر لهم من العقاب. فنحن نعمل على إصلاح ما جرى في الماضي لكي نمنع من حدوث تلك الأعمال في المستقبل.